الأمم المتحدة
S/2014/444
مجلس الأمن
Distr.: General
26 June 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الشهري التاسع الذي أعده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتتضمن هذه الرسالة المعلومات التي طلب المجلس في هذا القرار تقديمها بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تنفيذاً للقرار.

مقدمة

في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أكدت البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية (البعثة المشتركة) أن جميع مواد الأسلحة الكيميائية المعلنة في الجمهورية العربية السورية قد أُخرجت من الأراضي السورية، أو دُمرت في البلد في حالة الإيزوبروبانول. ولقد تحقق هذا الهدف الهام بعد نقل الجمهورية العربية السورية في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه المواد الكيميائية المتبقية، التي كانت مخزنة في موقع واحد، إلى ميناء اللاذقية، حيث تم تحميلها على ظهر سفينة شحن لنقلها من هناك وتدميرها.

وبالانتهاء من إزالة مواد الأسلحة الكيميائية المعلنة، والتقدم المحرز خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، لا يزال يتعين القيام بما يلي من أجل القضاء التام على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية: تدمير المواد الكيميائية في المنشآت المقامة في البحر وعلى اليابسة؛ وتدمير الهياكل في ١٢ من مرافق الإنتاج، حيث لا تزال هذه العملية معلقة في انتظار توصل المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى اتفاق بشأن طرائق التدمير؛ تدمير قطعة واحدة من معدات التحميل في أحد مرافق الإنتاج؛ وتدمير مبنى

270614 270614 14-56321 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

واحد في مرفق آخر من مرافق الإنتاج يوجد حاليا تحت سيطرة مجموعات من المعارضة المسلحة؛ والانتهاء من المشاورات الجارية بشأن ما قد يظل قائما من التناقضات التي وردت في الإعلان الأصلي المقدم من الجمهورية العربية السورية.

الأنشطة الرامية إلى القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية

في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُعيدت حاويتان من حاويات مواد الأسلحة الكيميائية التي كانت على متن سفينة الشحن النرويجية *Taiko* إلى ميناء اللاذقية لإعادة تعبئة محتوياتهما. والأمر الذي اقتضى القيام بذلك هو طول المدة الزمنية التي مرت على الحاويات وهي على ظهر السفينة. وقد قام بالعملية خبراء تقنيون سوريون، بدعم من البعثة المشتركة. وتحققت البعثة المشتركة من إعادة شحن جميع المواد المعنية على ظهر السفينة عند نهاية العملية في اليوم نفسه.

وأبحرت سفينة الشحن النرويجية متوجهة إلى فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية في ٨ حزيران/يونيه لإيصال صنفين من المواد الكيميائية ذات الأولوية إلى منشآت تجارية عُينت لتدمير هذين الصنفين. وقد بدأت عملية التدمير في المنشأة التجارية المعينة لهذا الغرض في فنلندا، ومن المتوقع أن تبدأ قريبا في الولايات المتحدة.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أجرت البعثة المشتركة تحليلا لمحتوى أسطوانتين قيل إن القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية وضعت عليها اليد في آب/أغسطس ٢٠١٣ بمنطقة قيل إنها تحت سيطرة جماعات من المعارضة المسلحة. وتأكد للبعثة المشتركة أن الأسطوانتين تحتويان مادة السارين. وعملت البعثة المشتركة مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن طرائق تدمير الأسطوانتين ومحتواهما وفقا لأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي جلسته المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، طلب المجلس التنفيذي من الجمهورية العربية السورية أن تشرع، حسب الاقتضاء، في القيام بأي أعمال تحضيرية لازمة لتدمير ما تبقى لديها من منشآت لإنتاج الأسلحة الكيميائية، في انتظار اتخاذ قرار نهائي بشأن طرائق التدمير. وطلب المجلس التنفيذي من المدير العام أن يبدأ الأعمال التحضيرية لإبرام عقد لتوفير الخبرة والمعدات، حسب الاقتضاء. وطلب المجلس التنفيذي أيضا من المدير العام أن يلتمس من الأمم المتحدة أن تقدم، في حدود الممكن، أي معدات أخرى وأي دعم لوجستي يكون ضروريا لمساعدة الجمهورية العربية السورية في تدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية، وهي العملية التي تقع المسؤولية النهائية عن تنفيذها على عاتق الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وفي أعقاب اجتماع المجلس التنفيذي، كتبنا، أنا والمدير العام، رسالة مشتركة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لحثها على إزالة مواد الأسلحة الكيميائية المتبقية في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، انتهت الجمهورية العربية السورية من إزالة آخر شحنة من مواد الأسلحة الكيميائية من موقع التخزين المتبقي بالقرب من دمشق. ونقلت الجمهورية العربية السورية سلائف الأسلحة الكيميائية إلى منطقة تجميع مؤقتة بالقرب من دمشق، حيث قامت البعثة المشتركة بإجراء جرد كامل للمواد، بما في ذلك أخذ عينات من معظم المواد قبل الإشراف على أعمال التعبئة لضمان امتثالها للمعايير الدولية. ثم أجرت البعثة المشتركة عمليات إضافية للتحقق المادي من أختام الحاويات وفحصتها للتأكد من انعدام أي تسرب قبل تحميلها على ظهر سفينة الشحن الدانمركية *Ark Futura* كي تنقلها إلى منشآت حُددت لتدميرها.

وظلت البيئة الأمنية في الجمهورية العربية السورية تلقي بصعوبات كبيرة أمام العمل الذي تقوم به البعثة المشتركة. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي البعثة المشتركة وأصولها وعملياتها تقع على عاتق الجمهورية العربية السورية، واصلت البعثة المشتركة تنفيذ تدابير صارمة للتخفيف من المخاطر الأمنية. وقامت البعثة المشتركة بمواءمة وجودها في الجمهورية العربية السورية، دون الإخلال بقدرتها على الوفاء بالاحتياجات التشغيلية. فقد أبقت على عملياتها الأساسية وحافظت على المرونة اللازمة لها لكي تستجيب بسرعة للتطورات فور نشوئها.

وشرعت البعثة المشتركة أيضا في عملية لبلورة الدروس المستفادة في إطار عمليتها الانتقالية الأوسع نطاقا. وستتواصل المناقشات في الفترة القادمة بين البعثة المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف التوصل إلى ترتيبات الخلف المناسبة لتمكين الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مواصلة أي عمليات تحقق متبقية وأي أنشطة أخرى قد يتعين القيام بها في البلد.

خاتمة

إن الانتهاء من إزالة مواد الأسلحة الكيميائية المعلنة من الأراضي السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمل مشهود وإنجاز كبير صوب القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وقد تسنى ذلك بفضل الإصرار الدولي والدعم الذي تجسد في الاتفاق الإطاري بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، وما تلاه من قرارات ذات صلة بالموضوع اتخذها المجلس التنفيذي، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ولقد تيسر ذلك أيضا بفضل ما أبدته الجمهورية العربية السورية من التزام وتعاون بناء في سبيل الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

ويتعين الآن بذل قصارى الجهود بهدف القضاء التام على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تدمير ما تبقى من مرافق الإنتاج وإزالة أي تناقضات تقنية يمكن أن تظل قائمة في الإعلان الأصلي.

ولا يزال القلق يساورني من الادعاءات المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سامة في النزاع السوري، وأدين بشدة أي استخدام من هذا القبيل من أي طرف من أطراف النزاع. وأدين بشدة أيضا الهجوم على بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها الأمانة الفنية للمنظمة للتحقيق في هذه الادعاءات. ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء التي قدمت ولا تزال تقدم أموالا وتبرعات عينية ذات بال من أجل أعمال القضاء على البرنامج الكيميائي. وأود أن أشكر على وجه الخصوص الدول الأعضاء التي تساهم في العنصر البحري للعمليات بتكلفة باهظة وعلى مدى فترة طويلة من الزمن، وهي الآن في المرحلة النهائية من العملية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سيغريد كاخ، المنسقة الخاصة، وجميع موظفي البعثة المشتركة، لما يبدونه من شجاعة في الجهود التي يبذلونها ليضطلعوا على الوجه الأكمل بالمهام الموكولة إليهم.

وأرجو ممتنا التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها على سبيل الاستعجال.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

يشرّفني أن أرسل إليكم تقريري المعنون ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي EC-M-33/DEC.1 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، المؤرخ كلاهُما ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريري الفترة الممتدة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أُزومجو
المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

الضميمة

مذكرة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدم الأمانة الفنية (''الأمانة'') إلى المجلس التنفيذي (''المجلس'')، وفقا للفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الصادر عن المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريرا شهريا عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدَّم تقرير الأمانة أيضا إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا تاسع تقرير شهري عن هذا الشأن.

٢ - واعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قرارا عنوانه ''المتطلبات المفصّلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية'' (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من هذا القرار أنه يتعين على الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها هذا القرار ''باقترانٍ مع التقارير المطلوب منها تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1''.

٣ - وعليه يُقدم هذا التقرير وفقا لقرارَي المجلس الآنفَي الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذهما خلال الفترة الممتدة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين EC-M-33/DEC.1 و EC-M-34/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1، بأن تُتِمّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعدّاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وتطرّقت التقارير السابقة إلى التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في إطار الفقرتين ٢ و ٣ من القرار EC-M-34/DEC.1 اللتين حُددت فيهما تواريخ وسيطة لإتمام نقل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها خارج أراضيها. ويُبيَّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بهذه الالتزامات خلال الفترة الراهنة المفاد عنها:

(أ) يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، شُحنت الكميات الأخيرة من المواد الكيميائية التي تم تمييزها لترحيلها من أراضي الجمهورية العربية السورية. وفي الإجمال، تم ترحيل ١٨ حاوية من مرفق وحيد متبقٍ لتخزين الأسلحة الكيميائية (''مرفق التخزين'')، الذي كان قد تعذر الوصول إليه لأشهر عديدة، حسبما أفادت به الجمهورية العربية السورية. وهكذا، فقد غدا بوسع المدير العام، وفقا للفقرة ٢١ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، أن يؤكد للمجلس أنه تم ترحيل ١٠٠ في المائة من المواد الكيميائية ذات الأولوية ١ و ٢ المعلن عنها من الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما سبق أن أفيد به، تم التحقق من تدمير ١٠٠ في المائة من الإيزوبروبانول المعلن عنه في الأراضي السورية؛

(ب) كما سبق أن أفيد به، فإن تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية (''مرافق الإنتاج'') في الجمهورية العربية السورية، وفقا للفقرة الفرعية ٢ (ب) من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، كان يتعين أن يتم في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤. ويُنتظَر أن يتخذ المجلس قراراً بشأن الخطط المجمّعة للتدمير والتحقق منه في ما يخص الأنشطة المتعلقة بتدمير حظائر الطائرات والبنى المقامة تحت الأرض في ١٢ مرفق إنتاج. وعُقد اجتماع تقني إضافي في بيروت من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بين الأمانة وممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية، رُكز خلاله على مسائل متصلة بخمسة من مرافق الإنتاج (بنى مقامة تحت الأرض) وساعد مسؤولون من الأمانة الخبراء التقنيين السوريين على صياغة وثيقة ترد بها ردود على استيضاحات بشأن خطة التدمير. ونُجّزت هذه الوثيقة وقدمتها الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في بيروت. وكذلك، ساعدت الأمانة الخبراء التقنيين خلال الاجتماع على صياغة تكملة لخطة التدمير المفصلة لسبعة من مرافق الإنتاج (حظائر الطائرات) التي كانت قد قدمت للأمانة في آذار/مارس ٢٠١٤. وطلبت من الممثلين السوريين أن ينجزوا الرسالة المعنية ويضمّنوها كل المدخلات ذات الصلة. وقدمت الجمهورية العربية السورية هذه الرسالة إلى الأمانة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتعكف الأمانة على تقييم محتوياتها. وشجع المجلس جميع الأطراف المعنية على مواصلة مشاوراتها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الخطط المجمّعة لتدمير مرافق الإنتاج الـ ١٢ والتحقق منه، وطلب من الجمهورية العربية السورية أن تشرع، بحسب الاقتضاء، في أي عمل تحضيري لازم لتدمير مرافق الإنتاج؛

(ج) تقضي الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1 بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريرا شهريا عما يجرى في أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقُدم سابع تقرير عن هذه الأنشطة إلى الأمانة

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأُتيح للمجلس (الوثيقة EC-76/P/NAT.1 المؤرخة بـ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛

(د) تقضي الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن تتعاون الجمهورية العربية السورية التعاونَ التام في جميع جوانب تنفيذ هذين القرارين. وقد ثابرت السلطات السورية على تعاوُنها التعاونَ اللازم مع البعثة المشتركة للمنظمة والأمم المتحدة (''البعثة المشتركة'') في أداء أنشطتها خلال الفترة المفاد عنها.

الأنشطة التي نفذتها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٥ - استمرّ التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة بفضل التنسيق الوثيق بين المنظمتين وبين المكاتب القائمة في لاهاي ونيويورك ودمشق وقبرص. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها بهذا التقرير، كان قد أوفد في إطار البعثة المشتركة في دمشق ثمانية موظفين من المنظمة، وموظف مسؤول عن الإمداد اللوجستي في بيروت.

٦ - وبقي المدير العام على اتصال منتظم بالمنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ. وزارت السيدة كاخ لاهاي في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لتقديم إفادة وجيزة في هذا الشأن إلى المجلس في دورته الثانية والأربعين.

٧ - وثابر المدير العام على عقد لقاءات بكبار ممثلي الدول الأطراف التي تعرض استضافة مرفق من مرافق التدمير، أو توفّر بشكل آخر المساعدة في نقل أو تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، كما ثابر على الاتصال بانتظام بموظفين كبار من حكومة الجمهورية العربية السورية. واستجابة لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة بـ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤)، واصلت الأمانة تنظيم جلسات إطلاعية أسبوعية للدول الأطراف في لاهاي نيابة عن المدير العام.

٨ - وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها في هذا التقرير، كانت جميع المواد الكيميائية التي تم تمييزها لترحيلها من أراضي الجمهورية العربية السورية قد نُقِلت إلى اللاذقية، وحُمّلت على متن سفن شحن لنقلها لاحقا، ثم تدميرها. وفي منطقة العمليات قرب دمشق، تحقق موظفو المنظمة مع البعثة المشتركة من محتويات هذه الحاويات التي أُتي بها من آخر مرفق تخزين. كما تأكد موظفون من الأمم المتحدة مدرّبون التدريب المناسب من التغليف للتثبت من امتثاله للمدوّنة البحرية الدولية للسلع الخطرة. وتم التحقق مرة أخرى في اللاذقية من محتويات الحاويات قبل تحميلها على متن سفينة الشحن الدانمركية Ark Futura.

٩ - ومن ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه، أجرى خبراء المنظمة تفتيشا لبندَين أعلنت عنهما حكومة الجمهورية العربية السورية بمثابة سلاحَين كيميائيين مخلَّفين. وكانت حكومة الجمهورية العربية السورية قد أعلمت الأمانة أن البندين المذكورَين ليسا لها. وأُخذت عيّنات منهما وتم تحليلها فتبيّن أن العامل الذي تحتويانه هو السارين. وتعكف الأمانة الآن على مساعدة السلطات السورية في إعداد خطة لتدمير هذين البندين. وستُقدم هذه الخطة إلى المجلس بعد إنجازها.

١٠ - وواصلت الأمانة الاجتماع بالسلطات السورية في إطار مواصلة العمل على تحديث وإكمال البيانات المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وما قدمته لاحقا من تعديلات عليه. وأُوفد فريق خبراء فنيين من الأمانة إلى دمشق في مهمة ثانية، من ٢١ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤، بغية إجراء مشاورات مع الهيئة الوطنية السورية بشأن أي مسائل غير محسومة ولتقديم استيضاحات بشأن إعلانها بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية. وقُدمت معلومات وجيزة عن هذه الزيارة إلى المجلس في اجتماعه الثاني والأربعين. ووافقت الهيئة الوطنية السورية على تقديم ورقة وطنية تُضمَّن عرضا عن ماضي برنامج أسلحتها الكيميائية. وستتواصل المشاورات في شأن هذه المسألة.

١١ - ووفقا للفقرة ٢ من الوثيقة EC-M-42/DEC.3، ودون الإخلال بمسؤولية الجمهورية العربية السورية عن تدمير مرافق إنتاجها، باشر المدير العام العمل التحضيري لإبرام عقد مع شركة تجارية لتوفير الخبرة والمعدات بحسب الاقتضاء من أجل تدمير مرافق الإنتاج السورية، دون أن يستدرج عطاءاتٍ أو مناقصات أو عروضا. ووفقا للفقرة ٣ من القرار EC-M-42/DEC.3، طلب المدير العام من الأمم المتحدة أن توفر، بالقدر الممكن، ما قد يتبيّن أنه يلزم زيادة توفيره من معدات أو دعم لوجستي لمساعدة الجمهورية العربية السورية في تدمير مرافق إنتاجها. وراسل المدير العام المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة في هذا الشأن في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٢ - وحسبما أُفيد سابقا، أعدّت الأمانة، وفقا للفقرة ١٣ من القرار EC-M-34/DEC.1، مشروع اتفاق مرفق خاص بمرافق التخزين السورية، وقدمته إلى السلطات السورية لكي تبدي ملاحظاتها عليه؛ و لم تقدَّم هذه الملاحظات بعدُ.

١٣ - وواصل موظفو المنظمة القيام بزيارات ما قبل بدء العمليات إلى مرافق تجارية اختِيرت بمقتضى الفقرة ٢٤ من القرار EC-M-34/DEC.1 أو تقوم برعايتها دول أطراف بمقتضى الفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2 المؤرخ بـ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذه المرافق قائمة في فنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات

المتحدة الأمريكية. ثم ستسبق بدء العمليات زيارة لمرفق GEKA في ألمانيا، الذي سيُعهد إليه بتدمير الصبيب الذي تولّده عملية تحييد الخردل الكبريتي على متن السفينة MV Cape Ray. وتلك مساهمة عينيّة من حكومة ألمانيا.

١٤ - وخلال الفترة المستعرضة، أقر المجلس في اجتماعه الثاني والأربعين اتفاق مرفق تفاوضت بشأنه الأمانة مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، يحدد الترتيبات التي تنظُم عمليات التفتيش الموقعي في مرفق شركة Veolia ES للحلول التقنية، المحدودة المسؤولية (الوثيقة EC-M-42/DEC.2 المؤرخة بـ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤). كما أُتيح للوفود نص الترتيب الذي سينظم أنشطة التحقق المزمع أن تجريها أفرقة تفتيش المنظمة في ميناء التفريغ في بورت آرثر، بولاية تكساس، والذي ستُبرمه المنظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١٥ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يسّرت الأمانة إجراء محادثة هاتفية جماعية بين خبراء من الأمانة وممثلين من المجتمع المدني، وخاصة من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأتاحت هذه المحادثة الهاتفية الجماعية تبادل الآراء في الجوانب البيئية المتصلة بترحيل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها، واطّلع خلالها المتحادثون على مزيد من المعلومات عن العمليات وطرحوا أسئلة على خبراء الأمانة.

بعثة تقصي الحقائق

١٦ - وكما سبق أن أُفيد به، أوفد المدير العام إلى الجمهورية العربية السورية في أوائل أيار/مايو ٢٠١٤ بعثة لتقصي الحقائق (''البعثة'') تابعةً للمنظمة لكي تُثبت الحقائق بشأن ادعاءات استخدام المواد الكيميائية السامة، التي يقال إنها الكلور، لأغراض عدوانية في الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، خلال رحلة فريق البعثة إلى الموقع لإجراء زيارة موقعية، تعرض موكبه لهجوم تعذّر بسببه الوصول إلى الموقع. وقد وُزع تقرير موجز عن عمل البعثة خلال الفترة الممتدة من ٣ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ (انظر الوثيقة S/2014/1191 المؤرخة بـ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤). وخُلص في هذا التقرير إلى أن المعلومات المتاحة، من بين عدة أمور ''تُرجح الرأي الذي مفاده أن مواد كيميائية سامة يُرجَّح جدّا أنها عوامل مُهيِّجةٌ للرئتين مثل الكلور، قد استُخدمت استخداما منهجيا في عدد من الهجمات''. وقرر المدير العام أن تواصل البعثة عملها.

الموارد التكميلية

١٧ - على غرار ما أُفيد به في التقارير الشهرية السابقة، تقوم عدة دول أطراف بتقديم المساعدة والموارد لأغراض نقل الأسلحة الكيميائية السورية وترحيلها وتدميرها.

١٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، غادرت سفينة الشحن النرويجية Taiko منطقة العمليات. وأبحرت السفينة، محمّلةً بمواد كيميائية من الأولوية ٢، إلى فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لإيصال المواد الكيميائية بغية التخلص منها في هذين البلدين. وتم ذلك وفقا للجدول الزمني المحدد لسفينة Taiko، الذي سبق أن أُخطرت به المنظمة. ووصلت هذه السفينة إلى ميناء حمينا كوتكا (Hamina Kotka) في فنلندا في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ونُزلت من على متنها المواد الكيميائية المزمع تدميرها في مرفق إيكوكام ريهيماكي (Ekokem Riihimäki) لمعالجة النفايات والتخلص منها. وكان فريق من مفتشي المنظمة حاضرا خلال عملية تنزيل المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة في الميناء المذكور، للتحقق من استلامها ومن الترتيبات المتخذة لنقلها إلى المرفق، وللتأكد من عدم تحويلها. ويُرتقب أن تصل سفينة Taiko إلى ميناء بورت آرثر (Port Arthur) بولاية تكساس، في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تموز/يوليه، حيث ستُنزَّل من على متنها المواد الكيميائية المتبقية. وستُضمَّن التقارير الشهرية اللاحقة معلومات عن الأنشطة المتصلة بتدمير المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة في مرافق تجارية وفقا للفقرة ٤ من القرار EC-M-38/DEC.1 المؤرخ بـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٩ - ويومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حُمّلت على متن السفينة الدانمركية، Ark Futura، نسبة الـ ٨ في المائة المتبقية من المواد الكيميائية لنقلها إلى ميناء المقصد. ثم ستبحر هذه السفينة إلى دجيويا تاورو (Gioia Tauro) في إيطاليا حيث سيُنزَّل من على متنها جزء من المواد الكيميائية ذات الأولوية ١ لتحميلها على السفينة الأمريكية MV Cape Ray من أجل تحييدها في عرض البحر. ثم ستُنقل بقية المواد الكيميائية ذات الأولوية ١ إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للتخلص منها.

٢٠ - وبحلول نهاية الفترة المفاد عنها في هذا التقرير، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ٥٠,٣ مليون يورو، إذ وردت مساهمة أخرى من إيطاليا مقدارُها مليونا يورو. ووردت مساهمات من الأرجنتين، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، وكندا، واليابان. ويشمل ذلك المساهمات التي قُدمت أصلا إلى أول صندوق استئماني أنشأته المنظمة من أجل سوريا، والتي تم تحويلها بعد ذلك، إما جزئيا أو كليا، بناء على طلب الجهات المانحة، إلى الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

الخاتمة

٢١ - استجابت الأمانة لطلب المجلس في اجتماعه الثاني والأربعين (الوثيقة EC-M-42/DEC.1 المؤرخة بـ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، وهي تعكف على إعداد تقرير عام عن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وبما في ذلك عمّا إذا كانت إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية السورية ومعدّاتها قد أُنجزت في النصف الأول من عام ٢٠١٤، أو لم تُنجز، وبحسب الاقتضاء، عمّا لّما تنفّذه الجمهورية العربية السورية من المتطلبات التي تقضي بها قرارات المجلس ذات الصلة واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستقدم الأمانة هذا التقرير إلى المجلس في دورته السادسة والسبعين. وسيضمّن هذا التقرير أيضا التوصيات التي قد يستنسب المدير العام تقديمها إلى المجلس لكي ينظر فيها.

٢٢ - وإن ترحيل جميع المواد الكيميائية المعلن عنها والتي تم تمييزها لتدميرها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية يمثل منعطفا هاما في مهمة إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ولئن كانت المنظمة ستواصل عملها في الجمهورية العربية السورية، فإن ما أُحرز حتى الآن بالغ الأهمية وهو ثمرة التعاون الدولي الوثيق، ومساعدة الدول الأطراف، والتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة. ويؤمل أن توضح بعض جوانب إعلان الجمهورية العربية السورية عما قريب وأن يتسنى الشروع في تدمير مرافق الإنتاج الـ ١٢ المتبقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة تقصي الحقائق بحاجة إلى تعاون جميع الأطراف في النزاع القائم في الجمهورية العربية السورية حتى تُنجز عملها.